



طريق الحرير الجديد وأثره على دولة الامارات العربية المتحدة

الربع الأول لعام 2016

إعداد: الدكتورة / نيفين حسين - خبير إقتصادي

إدارة التخطيط ودعم القرار



مقدمة:

تسعى الإمارات إلى توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين التي تمتلك واحداً من أقوى الاقتصادات في العالم. فان الوقت قد حان لاستعادة طريق الحرير القديم الذي كان يربط الصين و آسيا بالعديد من بلدان الشرق الأوسط والعالم.

وتأتي أهمية تطوير العلاقات المشتركة بين الامارات والصين في كافة المجالات وخاصة الاقتصادية منها لان الصين بلد مهم نظراً لاقتصادها العملاق، ويتوقع الاقتصاديون أن يصبح اقتصاد الصين أكبر اقتصاد في العالم . كما ان الصين تعد أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بحلول عام 2030 متجاوزاً الاقتصاد الأمريكي.

وتعد دولة الإمارات أكبر شريك تجاري للصين في المنطقة، وسيساهم تطوير العلاقات بين البلدين في استعادة طريق الحرير بين الصين والمنطقة ليس على الصعيد التجاري فحسب. بل في المجالات الأخرى الثقافية والعلمية والتقنية. كما يمكن أن يشكل هذا الطريق منبراً وجسراً للتبادل في كافة المجالات من أجل تعزيز التفاهم المشترك وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والاجتماعية.

ما هو طريق الحرير :

أن طريق الحرير لم يكن طريقاً واحداً وإنما شبكة من الطرق الفرعية التي تصب في طرق أكبر أو بالأحرى في طريقين كبيرين أحدهما شمالي (صيفي) والآخر شتوي كانوا يسلكونه في زمن الشتاء والذي يجمع بين هذه السبل والمسارات جميعاً هو أنها مسالك للقوافل المتجهة من الشرق إلى جهة الغرب لتمر في طريقها ببلدان ما لبثت أن ازدهرت مع ازدهار هذا الطريق التجاري الأكثر شهرة في العالم القديم.



يمتد طريق الحرير من المراكز التجارية في شمال الصين حيث ينقسم إلى فرعين شمالي وجنوبي. يمرّ الفرع الشمالي من منطقة بلغار-كيبتشاك وعبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وجر مرمرة والبلقان ووصولاً بالبندقية. أمّا الفرع الجنوبي فيمرّ من تركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول وسوريا عبر تدمروأنطاكية إلى البحر الأبيض المتوسط أو عبر دمشق وبلاد الشام إلى مصر وشمال أفريقيا.

وقد انتظمت مسارات طريق الحرير منذ القرن الخامس قبل الميلاد وظلت منتظمة لألف وخمسمائة سنة تالية كان طريق الحرير خلالها معبراً ثقافياً واجتماعياً ذا أثر عميق في المناطق التي يمر بها ولم يتوقف على كونه سبيل تجارة بين الأمم والشعوب القديمة وإنما تجاوز الاقتصاد العالمي إلى آفاق إنسانية أخرى فانتقلت عبره (الديانات) فعرف العالم البوذية وعرفت آسيا الإسلام.

ولقد ساهم طريق الحرير بدور بارز ومهم في نشر الإسلام ودخول كثير من الصينيين في الإسلام كما أدى إلى إنشاء العديد من المساجد في جميع مناطق الصين . ولقد دخل الإسلام في الصين في عهد أسرة تانغ يوان (1206-1368م) وأوائل أسرة مينغ (1368-1644م) ويبلغ عدد المساجد في الصين أكثر من ثلاثين ألف مسجد بعضها أثرى يعود تاريخ إنشائه إلى القرن السابع الميلادي والعدد الأكبر منها بنى في فترات تاريخية مختلفة .

وانتقل عبر هذا الطريق ، الورق فحدثت طفرة كبرى في تراث الإنسانية مع النشاط التدويني الواسع وانتقلت عبره أنماط من النظم الاجتماعية التي كانت ستظل مدفونة في وسط آسيا غير أن النشاط الاقتصادي ظل دوماً هو العامل الأهم، والأظهر أثراً.

ويكفي لبيان أثره وأهميته اقتصادياً ان نوضح ان طريق الحرير أدى إلى تراكم المخزون العالمي للذهب في الصين حتى أنه بحلول القرن العاشر الميلادي صارت الصين وحدها تمتلك من مخزون الذهب قدرأ أكبر مما تمتلكه الدول الأوروبية مجتمعة.

كما كان لطريق الحرير تأثيرٌ كبيرٌ على ازدهار كثير من الحضارات القديمة مثل الصينية والحضارة المصرية والهندية والرومانية حتى أنها أرسيت القواعد للعصر الحديث .



نشأة الطريق :

ان الصين أول دولة زرعت التوت وربت ديدان القز وأنتجت المنسوجات الحريرية في عالم العصور القديمة وتعتبر المنسوجات الحريرية الصينية من أهم المنتجات التي تقدم لشعوب العالم حتى اليوم وينتشر الحرير الصيني في كل العالم وقد أطلق على الطريق أيضاً ” طريق الأحجار الكريمة” و”طريق الفخاريات والخزفيات”.



وقد بدأ الغرب يعرف الصين من انتقال الحرير الصيني عبر طريق الحرير إلى الخارج. في عهد أسرة تانغ حيث بلغت صناعة الحرير الصينية الذروة وازدادت أساليب نسجه وزخرفته. وقد ورثت المنسوجات الحريرية في عهد أسرة مينغ تقاليد بأنواع متعددة وجمال زاهى فاجتذبت تجار مختلف بلدان العالم بنوعيتها الممتازة. وقد مدح الشاعر الرومانى "ويجير" الحرير الصينى بأنه أجمل من الزهور وأدق من نسج العنكبوت.

وفى العصور القديمة أصبح الحرير الصينى بضاعة ذائعة الصيت، سعرها الأعلى ورجحها الأكثر تديجيا فى التجارة العالمية وإلى جانب الحرير أعجبت بلدان الغرب بخزفيات الصين ومنتجاتها ذات الجاذبية الشرقىة ومع تجارة الحرير انتقل منتجات العالم إلى الصين مثل الفلفل والجزر والبصل والبطيخ ومنذ بداية عهد أسرة هان انتقلت بعض النباتات إلى الصين والأوعية الزجاجية من روما والرقص والموسيقى والأكروبات من المناطق الغربية إلى الصين أيضاً.

ومنذ عهد أسرتى وى وجين حتى عهد أسرتى سوى وتانغ انتقلت الموسيقى والرقص والأطعمة والملابس ذات الميزات الخاصة من آسيا الغربية والوسطى إلى الصين مع دخول أهل "سوته" المنتمى الى سلسلة الثقافة الفارسية إلى الصين بأعداد كبيرة فإن شق "طريق الحرير" وبقائه على مدى زمن طويل قد ساهما مساهمات هامة فى تبادل الثقافة المادية والثقافة الروحية بين الصين والمناطق الغربية.





الإمارات وطريق الحرير - موقع استراتيجي :

ان الامارات متمثلة في امانة دبي وبفضل موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط حزام طريق الحرير الجديد. ومع تزايد النشاط المصرفي للبنوك الصينية في دبي والمنطقة عموماً مع تأسيس فروع جديدة لها في المنطقة تصبح الامارة مركزاً مثالياً لتكون مركزاً لحزام الصين الواحد وما يتعلق به من تأثير اقتصادي وتجاري هام.

ولقد صرح الرئيس الصيني في عام 2013 عن حقبة جديدة من السياسة الخارجية الصينية من خلال استراتيجية طريق الحرير الجديد التي تركز على «حزام واحد طريق واحد» من خلال اعادة تشكيل وتعميق تكامل الاقتصاد الصيني مع اكثر من 60 دولة عبر ثلاث قارات والحزام يعني طريق الحرير الجديد الذي يضم دول وسط وغرب آسيا. ويمتد الى جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا اضافة الى دول الشرق الاوسط وأجزاء من افريقيا.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعلن الرئيس الصيني عن صندوق حجمه 40 مليار دولار لتعزيز الاستثمار في البنية التحتية بما فيها الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات في هذه الدول لتعزيز التكامل والربط معها بالتزامن مع دعم قطاع الطيران والبنية التحتية المتعلقة به نظراً لما يلعبه من دور بارز في عملية التجارة بين الدول حيث تنظر الصين لصناعة الطيران باعتبارها جسراً يقرب المسافات بين الدول والشعوب ويعزز التجارة بين الاسواق ويفتح فرصاً جديدة للأعمال بين الشرق والغرب.

ولقد أشار الرئيس الصيني في منتدى التعاون العربي الصيني إلى أهمية الدور الذي تلعبه دولة الامارات بفضل موقعها الاستراتيجي ومناخ الامن والاستقرار الذي تتمتع به اضافة الى البنية التحتية المتطورة وانظمتها التشريعية المتكاملة ما يجعلها الشريك المثالي للصين لتنفيذ مبادراتها القائمة على طريق الحرير الجديد. كما ان مبادرة طريق الحرير الجديد تحمل فرصاً هائلة لقطاع النقل وخاصة شركات الطيران وهي تمثل روحاً جديدة للتعاون في مجالات النقل الجوي وتعزيز ربط آسيا مع العالم عبر هذا الحزام الجديد «طريق الحرير».



وتشير الإحصائيات إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الإمارات والصين نمت بشكل مضطرد على مدى السنوات الماضية، حيث تجاوزت التجارة البينية 55 مليار دولار (200 مليار درهم) خلال الفترة من 2004 وحتى عام 2014. ويمكن تعزيز وتوسيع هذه العلاقات المميزة بشكل أكبر نظراً للموقع الاستراتيجي للإمارات، وتوفر الحوافز الاستثمارية الجذابة في البلاد، وتوفر رغبة حقيقية في الصين لتوسيع التعاون في شتى المجالات مع الإمارات.

كما وصل نمو الناتج المحلي الصيني في النصف الأول من 2015 إلى 7.1٪، الذي يعد أسرع نمو في العالم يحافظ على ثباته. وتعد الإمارات أكبر سوق في الشرق الأوسط، وأول شريك مع الصين، وهذا ما جعل الصين تتجه للتوسع بشكل أكثر في دول إفريقيا وآسيا، وتعد بيئة الإمارات مشجعة على الاستثمار لما يتوافر فيها من بيئة جاذبة وآمنة للعمل، إضافة إلى كثرة الجالية الصينية فيها.

وتسعى الحكومة الصينية إلى إعداد خطط هيكلية اقتصادية جديدة من شأنها تعزيز نمو اقتصاد الصين، والحفاظ على ثباته. عبر إصدار قوانين جديدة من شأنها المحافظة على قيمتها الاقتصادية، وتعمل على إنتاج ماركات ذات طابع صيني لتنافس (سامسونغ) و(آبل)، وتعاون الصين مع دولة الإمارات في مجالات تكنولوجية متعددة منها الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا والزراعة ومشروع الفضاء الذي تم إطلاقه مؤخراً.

ومن أبرز القطاعات التي يتم التعاون بها بين الصين والإمارات: السياحة والبنية التحتية والموانئ، إذ بلغ عدد السياح القادمين من الصين خلال النصف الأول من عام 2015 ما يقارب 240 ألف سائح صيني بزيادة قدرها 25.2% وتقف العلاقة بين الصين والإمارات عند نقطة بداية تاريخية جديدة، والجانبان يمتلكان أفقاً واسعاً وإمكانية هائلة لتعميق التعاون، في ظل توافق استراتيجي «الحزام والطريق» التي طرحها الجانب الصيني بشكل وثيق مع خطة دبي عام 2021، لتحقيق التحام استراتيجي للتنمية بين الجانبين، والمشاركة في التطور والبناء سعياً إلى تحقيق المنفعة المتبادلة والكسب للجميع.



تساهم الصين في تغيير المشهد الجيو اقتصادي والجيو سياسي للشرق عبر بناء طريق الحرير البحري والبري الذي أسس بصندوق خاص رأس ماله 40 مليار دولار أمريكي لتطوير البنية التحتية للدول من خلاله، وهذا لا يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد فحسب، ولكنه يساهم في تغيير المشهد الجيو اقتصادي والجيو سياسي للشرق، وسيعمل على انعاش الاقتصاد للصين.

ويعد ازدهار النشاط التجاري بين الدولتين نتيجة ازدهار الاقتصاد وتدفق الأعمال التجارية، فضلاً عن زيادة طلبات الاستثمار، بما فتح المجال لزيادة التعاون التجاري بين الشركات الإماراتية والصينية. ولذلك يسعى «البنك الصناعي التجاري الصيني»، أحد أكبر المصارف في العالم بأصول تبلغ 2.32 تريليون دولار، إلى تعزيز مكانته في الشرق الأوسط والمساهمة في تطوير التجارة بين الإمارات والصين .

ويأتي نمو العلاقات الصينية الإماراتية على خلفية تنامي دور الإمارات وقوتها على الصعيد الدولي بشكل عام، وفي محيطها الآسيوي بشكل خاص. ولذلك أخذت الإمارات تركز على قوى آسيوية باتت تحتل مكانة مهمة على خريطة العالم، وهو ما يؤكد الأهمية الخاصة التي توليها الدولة لتنويع علاقاتها وتحالفاتها الدولية والموقع الذي تشغله الدائرة الآسيوية في أولويات الدبلوماسية الإماراتية. وفي هذا الصدد، فإن حالة «المصالح المتبادلة» بين الصين والإمارات، تؤهلها لتطوير علاقات متميزة يمكن أن تنعكس على نحو إيجابي على المستويات كافة.

كما ان تأسيس مجلس العمل الصيني في مارس 2010 تحت مظلة غرفة تجارة وصناعة دبي يعد عاملاً مساهماً في خفيز التعاون الثنائيين البلدين، لما تتميز به دولة الامارات من موقع متميز وخدمات لوجستية تصل بين الصين والقارتين الإفريقية والأوروبية، وما سيعزز تطور العلاقات التجارية بين البلدين



فتح الباب أمام بكين لتلعب دوراً أكبر في التجارة العالمية :

ان ضم اليوان إلى سلة العملات الرئيسية اعتراف بالدور المتصاعد للصين ، ويعتبر إعلان صندوق النقد الدولي ضم اليوان الصيني إلى سلة عملات الاحتياطي العالمي في ديسمبر 2015، خطوة ذات دلالة تؤكد أن العالم بات مفتوحاً أمام الصين لتلعب دوراً أكبر يلائم مكانتها كأكبر دولة تجارية في العالم. ويمثل اليوان الآن أقل من 3٪ من التجارة العالمية وجزءاً أصغر من احتياطيات النقد الأجنبي.

ورفعت بكين رسمياً العديد من القيود على الاستخدام الدولي لليوان، ويمكن أن يتم تراكم عملة احتياطية حقيقية ، الأمر الذي يتطلب إدارة العجز في الحسابات الجارية أو رأس المال أو كليهما.

وأوضحت مؤسسة «موديز» لتصنيف الائتماني وخدمات المستثمرين، إن إدراج اليوان الصيني إلى سلة العملات الرئيسية لصندوق النقد الدولي، يمنح دفعة قوية لثقة المستثمرين العالميين الذين ضعفت شهيتهم للأصول المقومة بعملة المارد الآسيوي في الآونة الأخيرة. وأعلن صندوق النقد الدولي بعد اجتماع مجلسه التنفيذي عن انضمام اليوان الصيني إلى سلة عملاته الرئيسية التي تستخدم لتحديد قيمة حقوق السحب الخاصة، أي وحدته الحسابية. وتضم هذه السلة حالياً الدولار الأمريكي، والجنيه الاسترليني، والين الياباني، والعملة الموحدة لمنطقة اليورو.

ويمثل الدولار الأمريكي 41,9٪ واليورو 37,4٪ والجنيه الإسترليني 11,3٪ والين الياباني 9,4٪ من إجمالي الأصول الاحتياطية العالمية للصندوق. وهذا التوازن يستند إلى قيمة صادرات السلع والخدمات للبلد أو المنطقة النقدية التي تصدرها كل عملة من مكونات السلة خلال السنوات الخمس السابقة لعملية المراجعة (المراجعات السابقة حصلت في عام 2005، 2000) ودخول اليوان في السلة سيكون مناسبة لإجراء مراجعة جديدة.



الفرص الكامنة لدولة الامارات من طريق الحرير :

أدركت الصين الأهمية الاستراتيجية التي تشكلها دولة الإمارات على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالصين تعتبر الإمارات بوابة يمكن الانطلاق من خلالها على طريق الحرير بالاتجاه نحو الغرب وإفريقيا. هذا ما ساهم على النهوض بالعلاقات الإماراتية الصينية إلى مستويات تخدم المصالح المشتركة بين البلدين.

وتعتبر دولة الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري مع الصين وأكبر سوق للتصدير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعدد من السنوات حتى أصبحت السوق الرئيسية للمنتجات الصينية. ولا يزال التعاون الاقتصادي بين البلدين يشهد تطوراً عاماً بعد عام لا سيما في مجال الطاقة. حيث شهد قطاعا الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات ازدهاراً كبيراً في السنوات الأخيرة. ولقد أصبحت المنتجات الصينية جزءاً من الحياة اليومية للشعب الإماراتي. ولم يقتصر التعاون فقط على المجال الاقتصادي فقد شهدت العلاقات الثقافية تطوراً لافتاً من خلال البعثات والحوارات الثقافية التي كانت تقام في كلا البلدين. واطهرت البيانات ان في عام 2015 يعمل في دولة الإمارات أكثر من 200000 صيني تربطهم علاقات صداقة وثيقة مع الشعب الإماراتي.

كما تمتلك الصين قدراً وافراً من الخبرات والكفاءات والتقنيات في مجالات البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوليد الكهرباء والصناعات بمختلف مجالاتها بالإضافة الى مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى. ومن ثم فإن تجاوب دولة الامارات لبناء مشروع "طريق الحرير الجديد" ودعمها لمثل هذا المشروع سوف ينعكس إيجاباً على الامارات بالاستفادة من خبرات الصين وصناعاتها. ومن بينها الصناعات ذات التكنولوجيا الفائقة سواء فنياً أو هندسياً. بأسعار وسياسات تفضيلية في إطار مشروع "الحزام والطريق" وبمساعدة صندوق طريق الحرير والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية.



ان تعزيز العلاقات مع الصين سوف يتيح للإمارات فرصاً كبيرة لتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستمر على المدى البعيد. علماً أن تطوير العلاقات مع الصين جاء كأمر طبيعي عبر طريق الحرير بشقيه البري والبحري. علاوة على ذلك فإن طريق الحرير الجديد سوف يزيد حجم التبادل التجاري والاستثماري بين دولة الامارات مع الدول المشاركة في الطريق وسوف يتعدى هذه الدول الى الدول الأخرى القريبة من هذا المشروع ويعظم آفاق التجارة والاستثمار معها. بالاضافة إلى أن المشروع سوف يخلق العديد بل آلاف من الوظائف في الدول التي سيمر بها طريق الحرير الجديد.

مستقبل مبادرة طريق الحرير والحزام الاقتصادي :

ان مبادرة طريق الحرير تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية بين دول المنطقة وزيادة التبادل الحضاري والثقافي والثقافية والتقني الأمر الذي سيسهم في زيادة التعاون بين مختلف هذه البلدان ما يحقق مصلحة الجميع. ويبنى منصةً وجسراً لتبادل العلاقات بين دول المنطقة وتعزيز الفهم المشترك الذي يجعلنا نتمكن من مواجهة التحديات العالمية برؤية مشتركة بين البلدان العربية ودول شرق آسيا ودول العالم .

ان دولة الإمارات ومن خلال ثقلها ومركزها الاقتصادي والتجاري المهم من المؤكد أنها ستلعب دوراً حيوياً في تعزيز العلاقات بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط. كما ان الجانب الصيني سيبدل جهوداً كبيرة بالتعاون مع الإمارات لتنمية آفاق التعاون الثنائي لتشمل جميع النواحي والقطاعات بما يخدم مصالح البلدين ومن أهم أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري بين الإمارات والصين التعاون في مجال الطاقة . في عام 2014 استوردت الصين أكثر من 1165 طناً من النفط الخام من الإمارات. وبارتفاع تبلغ نسبته أكثر من 13.4 ٪ على أساس سنوي. كما ان الصين هي أكبر مستثمر في مجال الطاقة النظيفة. فضلاً عن أن الإمارات تعتبر من الدول الرائدة في هذا المجال وتبني العديد من المبادرات والاستراتيجيات الخاصة بالطاقة النظيفة. كما أنها استثمرت أموالاً طائلة في المشروعات الخاصة بالطاقة النظيفة.



وتمتلك الإمارات والصين معدلات نمو تعتبر الأسرع عالمياً. بسبب التنوع الكبير في أنشطتهما التجارية.

وقد كان حجم الأنشطة التجارية بين الدولتين في عام 2004 أقل من 10 مليارات دولار مقارنة بـ 54.8 مليار دولار في عام 2014، وهو ما يعتبر طفرة كبيرة في العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين.

ومن أهم مجالات التعاون الثنائي بين البلدين التعاون في المجال القضائي والقانوني، حيث ضرب الجانبان خلال الفترة الماضية نموذجاً فريداً في التعاون في مجالات مكافحة الجرائم والإرهاب والمجالات القانونية الأخرى.

وتمتلك كل من الإمارات والصين استراتيجيات متشابهة في كلاً من الابتكار والمجالات العملية، حيث قامت الحكومة الصينية في مارس 2015 بإطلاق مبادرة خاصة بالابتكار وريادة الأعمال، وهو ما يتماشى تماماً مع ما تقوم به الإمارات من إطلاق للمبادرات الهادفة إلى دعم الابتكار. كما قام الجانبان مؤخراً بتعزيز تعاونهما في مجالات التقنية والتكنولوجيا مثل الطاقة النووية والطيران وتقنية المعلومات وغيرها.

إن استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية بين البلدين على الرغم من الأزمات الاقتصادية التي تضرب أرجاء العالم إنما هو دليل على المستقبل المشرق لعلاقات البلدين التجارية والاقتصادية ومجالات التعاون الأخرى.